



يوميات مستأهل

عبدالرحمن بجاش

إمّا دولة وإمّا ثور!!!

كتب لي صديق عزيز رسالة عبر التليفون السيّار «لأن الأسرة الفلانية طيبة وتستحق الدعم أرجو حضوركم (الهجر) لابنهم الذي اختطف العام الماضي...».

كان الصباح الآخر جمعة، قلت سأذهب لأرى، وإن كنت قد ترددت كثيراً، إلا أن حب الاستطلاع المهني أجبرني على الذهاب، لأجد عباد الله محشورين في تلك الساحة، يتزاحمون، يتدافعون بالمنابك، وكانهم قادمون أو ذاهبون من أو إلى عرس، كما هي عادتنا الزحمة في كل شيء!! رحت أستعرض الوجوه لأرى كل وجوه الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، ومن يكتبون ليل نهار عن «الدولة» التي يجب أن يكون عمادها القانون والملجأ الوحيد للإنسان حين يؤخذ حقه، أو يأخذ حق الآخرين.

لحظتها لم يكن هناك شيء من كل هذا، الجميع استعاض بـ «الأثوار» أو بالبلغة الفصيحة «الثيران» عن الدولة التي عادوا إلى منازلهم يبدجون المقالات عنها وعن ضرورتها!! اقتربت من أحد أعلام تلك المنظمات التي يدّفع لها بالدولار وتدفع هي بالريال، سألته: كيف؟ ابتسم: من جيز الناس، قلت: والدولة، والمجتمع المدني والقانون، قال: أيش تعمل، من جيز الناس.

كان الصف الآخر يتزاحم على الوقوف فيه أعضاء مجلس النواب، ليس من «القبائل» بل من دعاة «الدولة المدنية»، قلت في نفسي: والله أن القبيلة أشرف من كل الإذاعات والدعوات، فإن تكون الشيء وتقيضه فهي مصيبة، هل تريدون الصدق؟ أقول لكم: نحن لا نزال في مربع التخلف، ونحن إفراز تخلف أكل الأخضر واليابس ولم يبق لنا إلا شعارات أكبر منا رفعتها ولا نذكر كنهها، فإن تقول بالدولة المدنية والعقد الاجتماعي وتصيح ليل نهار أن الدولة غائبة ولعن الله من غيبها وتقوم صباحا تلحق الأثوار، فقد ذكرني هذا بذلك الثائر يومها حين جرفه الحماس وكان يخطف في الجماهير ليقول لها: «وأنا ثور من الأثوار»، كان يريد القول إنه ثائر من الثوار، ويبدو من لحظتها وقد تلبستنا الحالة، فصرنا لا ندري نحن ثائرون أم أثور!!

صرنا «فالخين» أرجلنا هنا وهناك، ولأن الثورة لم تفرز ثقافتها ولم تغير ما في الرؤوس، فلا نزال الشيء ونقيضه!! وحتى حين ندعي الديمقراطية هل تريدون الصدق، فلا الديمقراطية ولا ديمقراطيون ولا بحرنون، لأن الديمقراطية تأتي عبر التربية من المناهج، من مشروع يذهب الناس وراءه، والأدلة في الكون كثيرة، فالمرء حين يرى ما يحدث في مصر وما حدث في تونس يفرح بما يرى، لكنه يضع يده على قلبه خوفاً من أن الوعاء لا يزال غير موجود!! إذ أننا لم نؤسس لشيء، حتى العملية المؤسسية للتداول السلمي للسلطة غائبة، أو هي ليست جزءاً من ترافنا السياسي، ولذلك نقول دائماً: ماذا بعد؟

نقول لهؤلاء الذين يدعون الفهم والإبرك إن الديمقراطية والحرية لا توهبان، بل هما نتاج نضال للإنسان على صعيد ليس البدنية، بل إن المنهج التدريسي والوعي والثقافة التي يفترض أن تفرزها الثورات ما يؤسس لديمقراطية، ليست سلعة مستوردة من غرب انتهازى يركب الموجة دائماً وعينه على الثورات.

وانظر الآن الكل يراجع بيت الحاكم، الذي هو أمريكا، طرف منهم دائماً بأنه ابن أمريكا، وطرف آخر يشكف أبوها ليل نهار بكونها «الامبريالية»، أعلى درجات الرأسمالية المستغلة، وفي الأخير الجميع ينتظرون ماذا ستقول؟ والجميع يعرف أنها سيدة الغرب الذي استعمر هذه الأوطان ورسم خرائطها ومصائبها، والنوم تتحول الديمقراطية إلى سلعة هم يرسلونها إلينا، ونحن لا نزال متخلفين وبحاجة إلى الدولة أولاً ورغبات بحجم مهاتير محمد وغاندي ونهرو تصل بنا بمشروعها إلى النهاية.

نحن جميعاً نتخبط مثل تخبطنا ذلك الصباح بين الثورة والثور، بين المجتمع المدني والقبيلة التي ليس ذنبها أنها تجد نفسها دائماً في الواجهة لغياب المشروع الحامل للمستقبل، ولأننا كل السنوات التي مرت لم نؤسس لشيء، ها هم شباب مصر بحاجة إلى رؤية لما بعد الميدان، ومن يفترض أن يكون قد أحسن تربيتهم ديمقراطياً فاقد الشيء ولا يدري ماذا يفعل، ما يفتح النافذة والباب لأن يخترق الزمان والمكان ويأتي بالمناسب له وليس لنا، فاعيدوا القراءة إن أردتم وبلا تشنج، لا نزال كمجتمعات متخلفين حتى العظم، وفوق هذا نكار، إذا أردنا فلننتقل من الواقع، أما أن ننتقل من أرضية الناطق باسم السفارة الأمريكية، فسرى الجمعة الجمعة، والأيام بيننا.

فاكس: (679179) bajash22@gmail.com

ملحمة السبعين يوماً التاريخية

د / علي عبد القوي الغفاري *

أربعة وأربعون عاماً مضت على ملحمة السبعين يوماً

التاريخية التي هي إمتداد طبيعي لثورة الـ ٢٦ من سبتمبر

١٩٦٢ م ، والكتابة عن هذه المناسبة الخالدة تمثل الشهادة

القوية لتدافع قوات المقاومة الشعبية من طلبة مدارس

العاصمة صنعاء والقوى الوطنية والشعبية ..

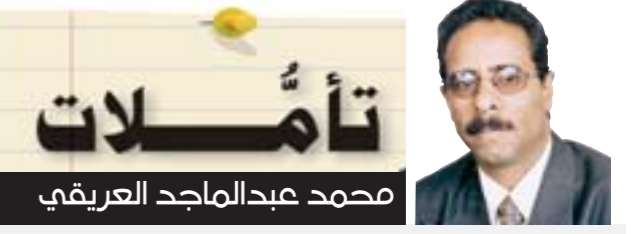
أثناء زيارته للعاصمة العراقية بغداد في الرابع من نوفمبر عام ١٩٦٧ م ، وقد كان الرئيس السلال - رحمه الله - على علم بأن حركة تدبر ضده ومع ذلك فقد حدث بعض رفاقه بأن همه المحافظة على النظام الجمهوري ، كما أن من الأسباب الرئيسة لحاصرة صنعاء مغادرة الجيش المصري البطل للأراضي اليمنية في أكتوبر ١٩٦٧م ، وبكل إعتزاز نقول أن مساعدة الجيش المصري من أكتوبر ١٩٦٢م حتى مغادرته الأراضي اليمنية في نهاية أكتوبر عام ١٩٦٧م ، هي التي مكنت النظام الجمهوري من الصمود ، كل هذه العوامل والأسباب مكنت القوات الملكية من الإستعداد للإلتفاف على صنعاء ومحاصرتها من كل جهة ، وهذا ما حصل وأصبح النظام الجمهوري وعاصمة الثورة أمام خطر تمثل في سقوط العاصمة وعودة النظام الملكي ، وأعتقدت تلك القوى أنها قادرة على السيطرة على صنعاء وإعادة النظام السابق وخاصة بعد مغادرة القوات المصرية ، إلا أن شباب الثورة إنخرطوا في المقاومة الشعبية ودافعوا عن صنعاء كما دافع سكان صنعاء عن مدينتهم الغالية وهم الذين كانوا لهم أيضاً الدور الكبير والرائع في حماية صنعاء على إمتداد حرب السبعين يوماً .

من البديهي القول أن مبادئ الحرية والكرامة قد ترسخت في تلك الفترة في أوساط اليمنيين رجالاً ونساءً - صغاراً وكباراً ، إذ أن الخمس السنوات الأولى من عمر الثورة قد نقلت اليمن إلى القرن العشرين كي يأخذ حقه في العيش الرغيد وحياة العزة والكرامة وأن يواكب الدول الشقيقة والصديقة ، لذلك تسابق شباب اليمن في صفوف

التي هبت عن بكرة أبيها للدفاع عن النظام الجمهوري كما تدافع أبناء اليمن الشرفاء للدفاع عن الثورة فور قيامها مباشرة .

لقد كانت العاصمة صنعاء بين ديسمبر ١٩٦٧م ، وفبراير ١٩٦٨م بين قاب قوسين أو أدنى ، أيلة للسقوط بل كادت أن تسقط ويعود النظام الملكي باليمن كما كانت عليه قبل ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ، غير أن الغيورين من أبناء شعبنا تمكنوا من الصمود والدفاع عن صنعاء الغالية .

ومن الجدير التذكير بهذا الحدث العظيم والإشادة بتلك الملحمة البطولية الخالدة التي تسابق شباب اليمن لمعتركها حاملين شعار الجمهورية أو الموت ، فبعد معارك حامية الوطيس بين الجانبين الملكي والجمهوري وبسبب نكسة حزيران تمكنت قوات النظام البائد من الإلتفاف على العاصمة صنعاء ومحاصرتها من جميع الجهات ، والجميع يعرف أن الحرب الأهلية اليمنية استمرت على جبال وسهول ووديان اليمن خمس سنوات كاملة (٦٢-١٩٦٧م) خلال هذه الفترة سادت الخلافات والصراعات بين الجمهوريين أنفسهم إلى أن بلغ السيل الزبى ، وكانت ثورة ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣م ، قد اندلعت من جبال ردفان ضد المستعمر البريطاني في جنوب الوطن ، وكان الكفاح المسلح لثورة أكتوبر هو الديمومة وبدعم كامل من قيادة ثورة سبتمبر في شمال الوطن ومن الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ، حتى نال الشطر الجنوبي إستقلاله في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧م ، إضافة إلى هذا وذاك قيام حركة الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧م ، في صنعاء وهي حركة بيضاء أنهت نظام الرئيس المشير / عبد الله السلال



تأمّلات

محمد عبدالماجد العريفي

لايكفي التصريح

هل منح تصريح من وزارة الأشغال، أو من وزارة التجارة والصناعة، أو من جهة معنية، لفتح محل خاص يمارس فيه شخص أو أشخاص، مهناً محددة، دون التأكد من حصول صاحب هذا المحل على شهادة أو خبرة في مجال العمل الذي سوف يزاوله،

وبالذات في مهن اصلاح السيارات، والالكترونيات، وتصبح المسألة مفتوحة لمن هب ودب، فمن يحمي المستهلك في هذه الحالة؟

شيء جيد أن يسعى بعض الخريجين من الجامعات إلى البحث عن فرص عمل بدلاً من الانتظار الطويل لتعيينات وزارة الخدمة المدنية في أجهزة الدولة.

وفعالاً استوعب القطاع الخاص عدداً كبيراً من هؤلاء والبعض الآخر لجا لممارسة أعمال حرفية أو مهنية أما بصورة فردية.. أو بالتعاون مع آخرين.

إلى هنا والأمور مقبولة وتستحق الإشادة، لكن أن يلجأ البعض تحت مبرر عدم الحصول على عمل إلى مزاوله مهنة هو بالأساس لم يعرفها ولم يتدرب عليها، وليس له علم ودراية في أسرارها وخباياها وليس له مهارة مسبقة فيها، فهذا غير مقبول، فمثل هؤلاء مع الأسف يمكن أن يطلق عليهم نصابون .. وللاسف مثل هؤلاء نجدهم في مهن متعددة ويكتشفون عندما يفشلون في إنجاز أعمالهم فتكون الملاحظة والكذب والإحتيال سلاحهم في التعامل مع الزبون.

وظهر مثل هؤلاء في أعمال الصيانة الإلكترونية أو إصلاح السيارات. وفي بعض الحالات يلتقي أثنان أو ثلاثة ويكونون مكتبا أو منشأة صغيرة يكتبون عليها لافتات استشارية أو مقاولات، أو تركيب معدات، وليس لهم خبرة أو ممارسة في هذا الجانب، والنتيجة مشاكل مع المتعاملين المودفين الذين ساقطهم الأقدار إليهم. وسبقول قائل أليس هناك دعوات وتشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة وخاصة من قبل الشباب للقضاء على البطالة.

نقول هذا الكلام صحيح ولكن وفق أسس ومعايير صحيحة تفيد المجتمع ويستفيد منها أصحابها، فالمؤسسات الصغيرة القائمة على المهنية والحرفية تقوي الاقتصاد الوطني، فهي عبارة عن مجموعة متداخلة ومتشابهة من المؤسسات والأنشطة.

واستناداً إلى الباحث البريطاني روري بورك فإن المؤسسات الصغيرة تمثل ما نسبته ٩٩٪ من مجموع الأنشطة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتوفر أكثر من ٥٠٪ من الوظائف. لكن هل تعتقدون أن مثل تلك المؤسسات ستكون ناجحة وسيكون تأثيرها إلى هذا المستوى إذا كان فيها صور الإحتيال والخداع والكذب والمماطلة.. فالمؤسسات القائمة على الغش سرعان ما يكون مصيرها قاعة المحاكم وأصحابها إلى السجن.

19alariky@gmail.com

